* * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * * *

# حقوق وواجبات الأكراد السياسية والقانونية في ظل مئوية سايكس بيكو


## د. علي محمد علي الطنازفني*


فكرة بناء الدولة الكردية ليست وليد الساعة، بل لها جذور تاريخية من المعاناة وسوء المعاملة من الصفويين واتفاقيات معقودة مع الدولة العثمانية وتدافع وصدام بينهما في معركة جالديران وفي اتفاقية "أماسيا"، التي قسمت على أثرها الأرض الكردستانية رسميًّا ، وفيها تم تعيين الحدود بين الدولتين الصفوية والعثمانية وخاصة في مناطق شهرزور، وقارص وبايزيد (وهي مناطق كردية صرفة)، وتعددت بعد ذلك الاتفاقيات – التي زادت من تعميق الجراح، في ظل معارضة الأكراد للأنظمة السّياسية العراقية التي تعاقبت على السّلطة من بداية تأسيس الدّولة 1921م بدافع تحقيق المصير.[1]

وهذا يدلل على أن البحث عن الخلاص كسيادة؛ ودفاع المخلص الكاريزمي عن الحقوق والاعتراف بحق تقرير المصير لإثبات الذات كهُوية لتفعيل الامتياز والنفوذ والهيبة، كان حاجة ومطلب وقضية للشعب الكردي؛ حاجة لتأمين الغذاء والكساء، ومطلب للأمن والاستقرار وإيجاد الكيان السياسي وتوحيد المناطق الكردية، وقضية مصير وسيادة واستقلال وهُوية لتحرر من التبعية.

---


* – الجامعة الأسمرية الإسلامية – كلية الاقتصاد


[1]- صلاح بدر الدين ، **الكرد بين إرهاب الدولة القومية والإسلام السياسي** ، كردستان : دهوك، رابطة كاوا للثقافة الكردية، مطبعة هاوار ، ط1 ، 2005 ، ص17،18.

مع الإشارة إلي أن القضية الكردية التي هي حاجة للمواطن ومطلب لأمنه تتسم بقدر كبير من التعقيد حيث تتداخل فيها الأبعاد السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والعرقية ... فضلا على تعدد الأطراف جعلها أحد الأوراق الضاغطة التي يستخدمها أطراف الصراع في المنطقة – كلُ في مواجهة الآخر ، ونظرًا لأن الأكراد يتوزعون على عدة دول مجاورة ، يتفاوت وضعهم من إنكار تام لحقوقهم في تركيا وإيران وسوريا إلي تمتعهم بنوع من الحكم الذاتي في العراق ، هذا التفاوت يعد أحد مصادر التهديد والتوتر في المنطقة– ويمهد للبحث عن واجب تأمين حق تقرير المصير .

**أهمية البحث** : بما أن السياسة تبقى فن الممكن والواقع، وأن التعامل مع الحقائق على الأرض يختلف عن التعامل مع الشعارات، لذا يسدد صناع القرار الأكراد ويقاربون ويوازنون بين الممكن والمأمول ،فهم يسعون في الإمكان الفكري بالحوار والنقاش لدفع بحق تحقيق المصير ووضع حد لهذه المعاناة التاريخية دون يأس، ويجاهدون في الممكن الواقعي بحماية الشعب والأرض والشرف والعرض والإرث التاريخي بعز؛ ويأملون في بناء دولة مدنية تلم شمل الأكراد وتحافظ على مصيرهم وتثبت وجودهم كتمكين وجودي يجمع في طياته معالم الحضارة والثقافة والهُوية، هذه الأمال نتبين أهميتها الاستراتيجية من خلال فهم ومعرفة التطور التاريخي لها منذ نشوء الدولة العراقية وحتى مئوية سايكس بيكو ومعالم المتغيرات الدولية.

**أهداف البحث** : يهدف هذا البحث لتبيان مقومات الأقاليم الكردية الاقتصادية والاجتماعية... ومتغيرات المفاهيم الدولية في ظل ضعف الدولة المركزية العراقية وهشاشة أغلب الدول الوطنية الإقليمية في المنطقة– ومتغيرات دولية مستحدثة في المفاهيم مثل: " مفهوم الدولة الفاشلة ومفهوم الحرب ومفهوم العدو ..." في حين يتناول المحور الثاني تاريخ الحقوق القانونية للقومية الكردية التي تملك مقومات الدولة حكومة وطنية وتعداد سكاني ومساحة جغرافية ؛ في ظل سيادة

يحميها الدستور، مع مساحة واسعة من الحرية السياسية الحزبية، مع التنبيه إلى أن هذه المساحة تحتاج لزيادة تفعيل في الإطار القانوني الداخلي والخارجي.

أما المحور الثالث فيتناول ما عليهم من واجبات سياسية داخليًا في إطار الحلول الوطنية "الوحدة الكردية الأيديولوجية والجغرافية والديمقراطية..." وفي الإطار الدولي فيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها والاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية.

**إشكالية البحث:** ما الدور المنوط بالقيادات الكردية في ظل مئوية سايكس بيكو في ظل الظروف والمتغيرات الدولية والاقليمية التي تحكمها حسابات وتوازنات ؟

**فرضية البحث** : بما أن كل تقسيم قسري لا يمكن أن يدوم إلي ما لا نهاية ؛وأن حقوق الإنسان ترسم بالدم والمعاناة والاضطهاد من أجل تحقيق المصير لا بالشعارات والتبعية والاستسلام؛ عليه فإن الحاجة والمطلب الفكري والحركي للقضية الكردية هو رسم الحدود الجغرافية التاريخية للكرد مع التفاهم والتضامن بين الأجزاء المفككة حتى يكتمل مفهوم بناء الدولة في اطار حكم ذاتي أو في ظل استقلال رسمي.

**المنهج البحثي:** وظف الباحث منهج دراسة الحالة ؛الذي يهتم ويركز على دراسة عملية بناء الدولة الكردية في ظل مئوية سايكس بيكو وما ينعكس عليها من متغيرات دولية.

**المقترب السياسي والقانوني:** في ظل المتغيرات الدولية ما بعد "الربيع العربي" واتساع التحليل السياسي والقانوني في الوقت الراهن بسبب ما توفره وسائل الإعلام والاتصال من معلومات– وتوسع البحث في دراسة التنوع الثقافي والتعددية الثقافية في موضوعات: اللغة ، والدين، والعرق، والهوية والتاريخ ، والفن والإعلام فضلا عن انفتاح العلوم الاجتماعية على الدراسات الإنسانية لتتم المعالجة من منظورات

عالمية وإقليمية[1]. وفي ظل توظيف اصطلاحات جديدة كالتدخل الإنساني والحروب الإستباقية... انعطف البحث لهذا المقترب ليساعده في تحليل كل الجزئيات المرتبطة بالحالة قيد البحث.

بناء على ما تقدم ، فإن هذا البحث يتناول ثلاثة محاور رئيسية هي:

**المحور الأول : مقومات الأقاليم الكردية ومتغيرات المفاهيم الدولية .**

**المحور الثاني: الكرد وحقوقهم القانونية من الناحية التاريخية .**

**المحور الثالث: الكرد وماعليهم من واجبات سياسية تدعم تأمين مستقبلهم .**

## المحور الأول: مقومات الأقاليم الكردية ومتغيرات المفاهيم الدولية:

يعتبر أغلب الباحثين السياسيين أن أحداث سبتمبر متغير دولي في العلاقات الدولية يرصد من خلالها التغير السلوكي في السياسات بفهم ومعرفة المفاهيم المستحدثة؛ تلا هذا التغير حدث أخر في التغيير وهو أحداث"الربيع العربي" كمتغير دولي يرصد من خلاله الباحثين التغير في المواقف والأدوار ولاسيما في المحيط العربي والإقليمي والدولي ،من خلال هذه المتغيرات يجذر الوقوف عند مقومات الإقليم .

**أولا- مقومات الاقاليم الكردية وانعكاسها على مصالح جيرانه:**من حيث المقومات ؛ يحيط بإقليم كردستان الموجود في الجزء الجنوبي للدولة العراقية أربع دول هي تركيا من الشمال وإيران من الشرق وسوريا من الغرب والعراق الذي

[1]- بيتر لبيرجر، وآخرون، "تأليف"، روبرت وشنوو آخرون "تحرير"، ترجمة: فاروق أحمد مصطفى وآخرون، مراجعة وتقديم: أحمد أبو زيد، **التحليل الثقافي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ،2009م، ص7-13.

يشكل الإقليم جزءا منه من الجنوب[1] وهذا الوضع الجغرافي يبين أن أرض كردستان هي حبيسة جغرافيا بين هذه الدول، ولكن هذا الانحباس الجغرافي لا يبحث عن متنفس في دول الجوار– بل دول الجوار تبحث عن موطأ قدم في هذه الجغرافيا لما تملكه من ثروات مائية فمنابع نهري دجلة والفرات تبدأ من كردستان "تركيا"[2]كما أن البترول في كردستان الجنوبية العراقية يوجد بوفرة في حقول كركوك وعين زالة وخانقين وهي من أغزر الآبار في العالم كما يوجد في كردستان الشمال التركي في منطقة ديار بكر وباطمان وفي كردستان الشرق الإيراني في منطقة كرمنشاه وقصر شيرين وخانه وفي كردستان الغرب السوري في منطقة الجزيرة الكردية وفي كراتشوك وزميلان؛ كما يوجد الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص والفوسفات والزنك والنيكل والرخام والمرمر واليورانيوم [3] فضلا على أن الطبيعة الجغرافية الوعرة والجبال تعتبر داعم ومساند وحامي لتشجيع الماتلين لجمل السلاح.

بناء على ذلك فإن؛ الثروات التي يسيل لها لعاب الدول؛ جعلت دول الجوار تمتنع من إقامة دولة مستقلة للأكراد حيث سعت لتشتيت توجهات الأحزاب الكردية وتحشيد واحتواء النخب– ولكن الحكم الذاتي في العراق لجزء من الأرض الكردية يدفع لتجميع المفتت وبناء الدولة المنتظرة وأن كان هذا الطموح يشكل خطر على أمن دول الجوار وجهد ومال من قبل الأكراد.

---

[1]– ريتشارد دوني ، **الكرد العراقيون لاعبون متنفذون بلا دولة** ، نص كلمة فرانسيس ريتشارد دوني في مؤتمر حول الكرد ، الجامعة الأمريكية ، مركز السلام العالمي، مجلة كولان العربية ، مركز كولان للنشر والإعلام ، العدد47 ، أربيل ، 2000 ، ص2 .

[2]– محمد الهادي أبو زيد ، **الشيعة والسنة والأكراد في العالم** ، القاهرة: الجيزة ، هلا للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص153 .

[3]– نفس المرجع ص154 .

هذه المقومات التي تملكها الإقليم الكردية تدفع الباحث لفهم ومعرفة دور جيرانه منه : فالدور الإيراني تجاه الإقليم "كردستان الشرقية" يتصور الباحث أن العلاقة المفاهيمية التي تحدد الدور تنطلق من علاقة التدافع بين مفهومي الولاء والانتماء تقديمًا وتأخيرًا بين التصور الكردي والإيراني حيث يقدم الإيرانيون الانتماء العرقي ويعتبرون الأكراد إيرانيون أكراد من "الجنس الآري" وهذا التصنيف ربما يعد داعم في تصور الإيرانيين لقمع الثورات الكردية التي تهدد النسيج الوطني وتدعو للانفصال عن الدولة[1]

في حين يقدم الأكراد الولاء الوطني والمذهبي" السني بدل الشيعي" والانتماء الثقافي واللغوي على الأصل العرقي الذي ينادي به الإيرانيون، وهذا التقديم والتأخير المفاهيمي يجعلهم يبحثون عن هُوية قومية تجمع تكوينهم الإقليمي التاريخي. مع الإشارة إلي أن الأكراد يتمركزون في ولايتي كرمنشاه وأزدلان ومقاطعة لورستان[2]

أما في سوريا فهناك محدد الانتماء القومي القائم بين "التميز والتمييز"؛ إذ يناضل الأكراد في محافظة الحسكة على الحدود السورية التركية، وفي محافظة حلب (منطقتي عين العرب وعفرين وكرداخ ولواء دير الزور)، وفي محافظة الرقة من أجل حقوقهم الثقافية ؛ جراء هذا النضال الحقوقي المتميز تعرضوا لسياسات التمييز الذي تمثل في إحصاء الحسكة الاستثنائي عام 1962، والذي جرد 120 ألف كردي من جنسيتهم السورية، فضلا عن مشروع الحزام العربي، ومنع التحدث باللغة الكردية في المدارس والمؤسسات العامة كما شهدت المناطق الكردية العديد

[1]– أدمون غريب، **الحركة القومية الكردية**، بيروت، 1973 ، ص 12.

[2]– صلاح سالم ، **المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة** : القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد116، السنة 30، شهر 4/1994م ،ص190.

من أحداث العنف، كان أهمها أحداث القامشلي في 12 /3/ 2004م واغتيال رجل الدين البارز "محمد معشوق الخزنوي" في 30 /5/ 2005م.[1]

في حين الاقليم الكردي من الشمال التركي يتصور الباحث أن الأتراك لهم تصور قائم على جدلية تقسيم الموارد والمواقع فضلا على المقترب الديني المذهبي إذ أن تركيا تريد الاقتراب من النفط العراقي واستخدام العراقيين التركمان لإعادة الاقتراب من العالم العربي–وللحد من النفوذ الكردي في كركوك المتنازع عليها ومنع توسع النفوذ الإيراني في العراق والحصول على مزايا اقتصادية ضخمة في عملية إعادة البناء في العراق والإقليم[2] مع الإشارة إلي أن الأكراد يتواجدون في الولايات الشرقية والجنوبية في مدن أهمها ديار بكر ،وأن، هكاري،تبليس،درسموفي العراق يتمركزن في المحافظات الشمالية اربيل ودهوك والسليمانية وكركوك[3]مع الإشارة والتنبيه أن ما يعزز العلاقات بينهما هو التقارب الدبلوماسي والسياسي والأمني الذي يدعمه ويسانده التبادل الاقتصادي بدليل أن مجمل التجارة بين تركيا والعراق هي من إقليم كردستان ، كما أن التجارة مع الإقليم تزيد على حجم التجارة مع سورية ولبنان والأردن معًا، وبهذا أصبحت تركيا الشريك التجاري الأول لحكومة إقليم كردستان العراق، يضاف إلي هذا إقامة خطوط أنابيب لنقل الغاز من الإقليم إلي تركيا ليتم تصديره للأسواق الدولية

---

[1]– بيل بارك، "**سياسات تركيا تُجاه شمال العراق – المشكلات والآفاق المستقبلية**"، دبي: مركز الخليج للأبحاث الإمارات، ط 2، 2004م، ص 122.

[2]– إبراهيم نوار ،**مستقبل العراق: مهمات إعادة البناء السياسي والمؤسسي** ، القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، العدد152، السنة 39، شهر 2003/3م ، ص90 .

[3]– صلاح سالم ، **المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة** ،مرجع سابق، ص193.

[1].كما أن تركيا تقوم بتدريب قوات البيشمركة لمواجهة تنظيم الدولة،كذلك طريقة الاستقبال الرسمي لرئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني واستخدام بروتوكول رفع علم إقليم كردستان إلي جانب العلم العراقي يعبر عن مرحلة متطورة وتغيير جذري في السياسة الخارجية التركية من سياسة الصدام العسكري إلي سياسة التعاون لتحقيق المصالح مشتركة.[2]

وهذا الحراك يبين أن ضمان التنمية الاقتصادية مقترن بأمن الطاقة والمصدر المضمون للطاقة هو إقليم كردستان؛ في ظل الشك التركي من قدرة حكومة العراق في مواجهة التحديات والخلاف مع روسيا الاتحادية بعد إسقاط الطائرة الروسية. ولكن يجب الحذر في ظل هذا التضامن التنموي من إحياء مطالبة الأتراك بأحقيتهم في بترول كركوك، الذي استقطع من الأملاك التركية، بموجب تحديد حدود العراق الشمالية عام 1925م فقد تولت حينها أمور التفاوض المملكة المتحدة البريطانية المنتصرة على تركيا في الحرب العالمية الأولى، والتي وقفت حائلاً دون تحقيق أمل تركيا في أن تضم منطقة كركوك إلى تركيا؛على غرار المحادثات بشأن إقليم الإسكندرونة السوري.

ومع هذا الطرح يبدو أن هناك تقارب للمصالح التركية الكردية في ظل تباينها مع الإيرانيين بسبب ضآلة نسبة الوجود الكردي في إيران هو 2% من عدد السكان يجعلهم لا يثيرون أزمة حادة في التكامل القومي الإيراني [3]في حين

---

[1]– **د. معمر فيصل خولي، كردستان العراق في السياسة الخارجية التركية**، مركز الروابط للبحوث الإستراتيجية ، 20 /10/ 2014 .الرابط
**http://rawabetcenter.com/archives/878**

[2]– معمر فيصل خولي، **أنقرة وأربيل .. وسياسة التحالفات الإقليمية**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 15ديسمبر،2015 م. الرابط
**http://rawabetcenter.com/archives/16339**

[3]– صلاح سالم ، **المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة** ، مرجع سابق، ص193.

تأثير المسألة الكردية على الأتراك أكثر وضوحاً وقوة، فتعداد السكاني من الأكراد فيها يفوق تعدادهم السكاني في أي دولة في الإقليم.هذا التقارب التركي يتبين من خلال التصريحات التركية التي توظف القضية الكردية سياسيًا في الداخل التركي ومن ذلك ما صرح به الرئيس الراحل تورجوت أوزال1992م من أن "تركيا صارت حارسة لحقوق الأكراد...وان بلاده لن تسمح للأنظمة القمعية في المنطقة أن تؤدي الأكراد الذين يرتبطون بصلة قربي للأكراد في تركيا" ومن ذلك أيضا ما نشرته صحيفة "حيريت" التركية وأسمته " بخريطة أوزال التي تتضمن مشروع كونفيدرالية عراقية تنقسم إلي ثلاث مناطق عربية تركية كردية [1]وبأكثر تفصيل فلقد خصصت تركيا 15 مليار دولار سنويًا على مدى العشرين سنة الماضيةلجهود مكافحة حزب العمال الكردستاني، وأن كانت العشرة سنوات الأخيرة منها كانت في حالة هدنة ولكن كإشارة في هذا المقام إلي أن العبء المالي الذي سببته حملة المكافحة أوقع أضرارًا بالغة في الاقتصاد التركي[2] ولو خصص هذا المال في التنمية المستدامة للمناطق الكردية لاستطاعت الدولة التركية تحقيق الاستقرار فيها عبر مدخل الاقتصاد وتجنب كليهما الخسائر البشرية .

أما في الجنوب الكردي المحادي للعراق فهما شديدي التأثير والتأثر فيما بينهما لاسيما الدستور الفيدرالي في العراق الذي يمنح الأكراد ثلاث محافظات هي : دهوك وأربيل والسليمانية مع احتمال أن يضم إليها مناطق أخرى يطالب بها الأكراد كركوك وأقضيه أخري في محافظتي ديالي والموصل.في حين الانتشار اللا كثيف في سوريا يجعلهم أقلية متأثرة لا مؤثرة في مشكلة بناء الدولة الكردية.

---

[1]– نفس المرجع ، ص196 .

[2]– يلماز أنصار أوغلو، **مسألة تركيا الكردية وعملية السلام، رؤية تركية**، ستا للدراسات والأبحاث، العدد3، خريف2013م، ص10.

**ثانيا- متغيرات المفاهيم الدولية:** تكثر التحليلات السياسية ويتم تداول الخرائط التي تصور بلقنة المشرق وإعادة رسم حدود الدول فيه؛ وما يعزز هذا الانطباع مستوى العنف والمجازر التي تشبه " التطهير المذهبي" في العراق واليمن... ، واستعصاء الوضع السوري بشكل عام من جهة أخرى. ويتوازى ذلك مع احتدام لعبة الأمم عبر الانغماس الكثيف للمحور الإيراني الروسي في أحداث المنطقة وفي خلفية المشهد توجد "إسرائيل" ومصالحها؛في ظل فشل بناء الدول الوطنية القومية بعد الاستقلال وغياب إطارات الاندماج الإقليمي الملائم.

بناء على ذلك؛ فإن هناك مؤشرات مفاهيمية تبين هذا التغير وتساعد المحللين على وضع تصورات للوضع الإقليمي تدعو لإعادة النظر في المفاهيم والأفكار السائدة بخصوص إشكال ومضامين التهديد ومحاولة إرساء تصورات أكثر ارتباطا بالواقع الجديد بغرض تأسيس استراتيجية قومية لتلك الدول تحدد لها إطار توجيهي عام ؛ يبين لها تحركها وفق المتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة؛ ومن هذه المفاهيم :

**1- مفهوم الدولة الفاشلة*:**من حيث المعني يقصد بالدولة الفاشلة الدولة التي تفقد السيطرة على العنف الخارج عن الإطار القانوني وبالتالي هذا العجز ينعكس على تحقيق الاستقرار والأمن وعلى النمو الاقتصادي" تدني مستوى الخدمات" ومن خلال هذا تنعدم المساواة الاقتصادية وتزداد المنافسة العنيفة على الموارد،وتتهدد الوحدة الوطنية المجتمعية، ومن ثم تكون عاجزة عن تحقيق السلام والاستقرار لشعوبها، وفي فرض السيطرة على أراضيها.[1] فضلا على أن هذه

*- المقصود بالدولة الفاشلة في هذا السياق هي الدولة التي تفقد السيطرة على الحدود وعلى حماية أمن المواطن داخليا وخارجيا ومهددة بنزاعات عرقية ودينية ...

[1]-نبيل حاجي نائف ، **الدولة الناجحة والدولة الفاشلة .. مفاهيم ومؤشرات**، الشبكة العربية العالمة ،الخميس، 14 نيسان/أبريل 2011 22:39 رابط

الدولة الفاشلة – يضعف فيها التجانس الاجتماعي والاستيعاب المتبادل بين النخب وغياب دولة القانون وغياب الديمقراطية وانتشار الفساد الإداري والمالي والعنف السياسي، وتدخل دول خارجية في شؤونها الداخلية كما يحدث للكثير من الدول العربية " الصومال والسودان ... عليه فإن احتواء العنف والتوفيق بين مطالب الجماعات الداخلية وتنامي الثروات الاقتصادية في مناطقها الجغرافية يساعد على الاستقرار والنمو والأمن .

من خلال ذلك، فإن مفهوم" الدولة الفاشلة" ومنظومة مفاهيمها–تجعل الأكراد يبتعدون عن المركز ويقومون بالبحث عن كيان ذاتي "دولة" تضمن لهم الأمن والاستقرار، وتعزز لهم وحدتهم القومية ؛ومن بعد هذا الانجاز فإن العصر يبين أهمية التكتلات السياسية والاقتصادية بين الدول وازدياد بناء علاقات المواطنة فيها

**2- مفهوم العدو والحرب بالوكالة "ثبات في الأهداف وتغير في الوسائل":**

على الرغم من الاجتهادات الفكرية للحد من العنف والدعوة للسلام إلا أن التلاسن اللفظي في الخطاب السياسي لا زال موجود من حيث التصورات الفكرية كاستراتيجيات؛ والسياسات العملية كحركات فمن حيث التصورات يتبين التقسيم الثنائي للمعمورة "العالم"؛ ففي الفكر السياسي "الغربي" هناك ثنائية محور الخير ومحور الشر الذي تحدث عنها بوش الابن، والتي دعمها بشعار من ليس معنا فهو ضدنا ،التي لا زالت موجودة في حقل العلاقات الدولية[1]هذه الثنائية ماثله

www.globalarabnetwork.com/studies/3082-2011-04-14-06-18-50

[1] – هذه الثنائية كمنشأ تحدث عنها القديس أوغسطين في كتابه (مدينة الله) ؛وفيها صنف العالم إلي مدينة الله ومدينة الشيطان أو المدينة السماوية والمدينة الأرضية وهما موجودتان في الحياة الدنيا الأرضية ، ومدينة الشيطان يتصور أنها تتمثل في الإمبراطورية الرومانية وما

فيها بن لادن الذي قسم العالم إلي فسطاطين* "في إشارة لدار الحرب ودار الإسلام أو دار الكفر ودار الإسلام والإيمان".[1] وأن كان هناك اجتهادات تضبط مبنى المفهوم ومعناه إذ بدأ النظر إلي "الغرب" على أنه دار دعوة أو تبليغ بدل من دار حرب مقابل دار استجابة للمسلمين[2].ولكن الإشكال لا زال رغم هذه الاجتهادات في الجانب الحركي العملي" الحرب بالوكالة" إذ توسع مفهوم العدو من الخارج إلي الداخل في تصور الفكر التكفيري ولاسيما في كتابه "إدارة التوحش" الذي يتطلب الأمر توحشاً ووحشية من "تنظيم الدولة" لكي يستطيع السيطرة على مناطق هي بطبيعتها مضطربة وقلقة وقابلة لثوران والتفجر وباختصار فالدين ليس عنوان الأزمة وإنما الأزمة الحقيقية أزمة فكر في فهم الدين والتعرف عليه والوعي بتفاصيله.

---

قبلها من إمبراطوريات ومنطلق الشر في هذه الإمبراطوريات نشأ منذ عصيان آدم لربه دخل الشر للأرض؛ أما مدينة الله فيتصور أنه يمثلها الشعب اليهودي ثم الكنيسة والإمبراطورية المسيحية ، ويستطرد في تصوره بأن الصراع بين المدينتين مدينة الله التي تسعى لتحقيق العدالة ومدينة الشيطان التي تساند الظلم سينتهي الصراع بينهما بنصرة مدينة الله حيث لا يوجد سلام إلا في ظلها انظر أ.د. حورية توفيق مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلي محمد عبده**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية،ط3، 1999، ص137

* – **فسطاطين**: أي فرقتين، وقيل: مدينتين. وأصل الفسطاط الخيمة؛ فهو من باب ذكر المحل وإرادة الحال. انظر: محمد شمس الحق العظيم آبادي، **عون المعبود شرح سنن أبي داوود** ج 11 ،بيروت: دار الكتب العلمية، ط 2. 1995 م، ص 209.

[1] – د. عبد الرحمن الحاج ، **المنظور الفقهي والتقسيم القرآني للمعمورة** ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مجلة إسلامية المعرفة ، العدد 45 ،السنة 12 ، صيف1427هـ/2006م، ص67.

[2] – د. ضو مفتاح غمق، **نظريّة الحرب في الإسلام وأثرها في القانون الدولي**، ليبيا: طرابلس ، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، 1426 هـ،ص97 .

ولكن في فن الممكن السياسي القائم على المصلحة والمنفعة والبحث عن مناطق النفوذ بمفهومه" الغربي" يصنع التوتر والأزمات لتلاءم تحركاته المصلحية ولاسيما في جانبها العسكري ففي العقيدة السياسية الأمريكية؛ العدو كان "الاتحاد السوفيتي"، أما في هذا العصر فالعدو المصنوع في كتابات "صراع الحضارات " لصمويل هنتجتون هو "التطرف الإسلامي" ومبدأ بوش الابن "من ليس معنا فهو ضدنا" يفسر العلاقات الدولية في هذه المقولة ومما يعزز هذا الاتجاه داخل دوائر التخطيط الإستراتيجي في الولايات المتحدة قول الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون بأن "نهاية الأعداء القدامى غالبا ما تفضي إلى ولادة تحديات جديدة؛ ربما كانت أخطر من سابقاتها، لا تفضي إلى سلام وتعاون بين الأمم"[1] وما يعزز هذه الصناعة أيضًا هو تمزيق المسلمين من الداخل بإيجاد فوضى خلاقة وحرب استباقية يبررها التدخل الإنساني؛ في ظل غياب صناعة مفاهيمية للمفعول بهم؛ فصناعة مفهوم العدو هو إلهاء وإيهام للشعوب عن بناء قدراتها وإنزال سقف مطالبها–وهذا الحال تعانيه الدول العربية وإقليم كردستان .

**ثالثا– المشاكل الإستراتيجية للدولة العراقية:** يبدو أن تصريح وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق هنري كيسنجر جدير بالوقوف عنده في هذا المقام إذ يقول :" ليس من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تحل أي مشكلة في العالم ، لكن من مصلحتها أن تمسك بخيوط المشكلة وتحرك هذه الخيوط بحسب مصلحتها القومية".

وخيوط المشكلة في العراق مؤشراتها هي: هشاشة الدولة العراقية عسكريًا "الانسحابات من مواقع القتال" سقوط الموصل" وإنشاء جيش نظير للحيش العراقي قوات الحشد الشعبي والتمدد الإيراني وفشل الدولة في فرض سيطرتها على

[1]– خالد المعيني، **إيران في نظريات صنع العدو الأميركية**، الرابط

**http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinion**

الحدودكـ" اقتحام المنافذ الحدودية العراقية منفذ زرباطية" الحدودي مع إيران من قبل مئات الآلاف من الزوار الإيرانيين"والفشل في محاربة "تنظيم الدولة"؛ أما سياسيًا فيتعلق الأمر بـ(هُوية الدولة)إذ "تسيطر المرجعيات الدينية الشيعية على القرار السياسي بدليل أن الجماعات السياسية في العراق قائمة على أساس طائفي وليس على أساس سياسي؛ فمثلا المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي يتخذ من طهران مقرا له وحزب الدعوة الإسلامية ومنظمة العمل الإسلامي وجماعة العلماء المجاهدين هي كلها تنظيمات شيعية لا تقبل بين أعضائها أعضاء من السنة وبهذا بدأ المكون السني يشكو التهميش والإقصاء[1]

وما يعزز هذا الأمر هو تحذير المرجع العراقي الصرخي الحسني في لقائه مع صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 2015/4/18م من خطر هيمنة إيران و السكوت عنها بقوله :"إيران نجحت وبأساليب مختلفة في السيطرة الكلية على الرموز الدينية والمرجعيات الفارغة الطائفية الانتهازية الأعجمية وغيرها فصارت تحركها كيفما تشاء ومتى تشاء ومن خلالهم تمت السيطرة على عموم الشارع العراقي الشيعي والسني... وهذا الأسلوب ممكن أن يتكرر مع باقي المجتمعات الشيعية في باقي البلدان فتحصل السيطرة الكلية والتحريك الجمعي بنفس المنهج والسلوك في العراق فيسير الجميع جاهلاً غافلاً نائماً مخدَّراً نحو تحقيق المشروع الإمبراطوري المزعوم"[2] فضلا على أن القوى المشاركة في الحكومة قائمة على أساس "المحاصصة السياسية" وبسببها تفرقت وحدة الوطن ، ولاحت في الأفق

---

[1]– إبراهيم نوار ،**مستقبل العراق: مهمات إعادة البناء السياسي والمؤسسي** ، مرجع سابق ، ص88.

[2]– رياض التميمي، **اقتحام المنافذ الحدودية ...انتهاك للسيادة و استنزاف للثروات و إخلال بالأمن**، تاريخ النشر : 12/3/ 2015م ، الرابط :

http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/386563.html

بوادر التمدد الإيراني مع ضعف الوجود الداخلي للمعارضة السنية، وضعف انعدام تطبيق القانون وانتشار انتهاك حقوق الإنسان وازدياد العنف أدى لتهجير وهجرة العقول والكفاءات وبوادر لعدم اندماج اجتماعي؛ في حين اقتصاديًا تمثل في: التأخر في سداد الأموال المرصودة في الميزانية السنوية للكرد 17% ،مع السكوت عن اللصوص والمتنفذين الفاسدين ماليا ومتعصبين مذهبيا.... في السلطة وحمايتهم ؛في ظل هذه العوائق يلجا الكرد بقيادة البشمركة لحماية الإقليم ورفع سقف المطالب بالانفصال. أما دستوريًا فعلي الرغم من رفض السنة في محافظات صلاح الدين والأنبار والموصل على الاستفتاء الدستوري في 15/تشرين الأول/ 2005م لأنه يقسم العراق عبر إقراره للنظام الفيدرالي على اعتبار أنه يحمل بوادر التقسيم، لكن المفارقة الكبرى بعض النخب السياسية يدعون اليوم– وبقوة إلى إقامة إقليم فدرالي يضم محافظات صلاح الدين والموصل والأنبار ،مستخدمين شعار "تهميش السنة" مبرراً للإقلمة.[1]

وفي نفس العام 2005م نظمت حركة استقلال كردستان في كردستان العراق استفتاء غير رسمي لكنه كان بموافقة وزارة الداخلية في الإقليم على استقلال الإقليم عن العراق وكان السؤال المطروح: هل تريد بقاء كردستان ضمن الدولة العراقية؟ أم تريد كردستان مستقلة؟ وكانت النتائج مؤيدة بنسبة عالية جداً للاستقلال [2]

---

1– RAFE AL-ESSAWI and ATHEEL al-NUJAIFI, "**Let Sunnis Defeat Iraq's Militants**" ,The New York Times,( JULY 27, 2014),http://www.nytimes.com/2014/07/28/opinion/Let-Sunnis-Defeat-Iraqs-Militants.html?smid=tw-share&_r=2

2– صحيفة **الحياة اللندنية**، العدد 15281–(2/كانون الثاني/2005).

## المحور الثاني: الكرد وحقوقهم القانونية من الناحية التاريخية .

يبين هذا المحور تدرج التاريخ القانوني للحقوق الكردية من خلال الوقوف عند مراحلها النضالية وما واجهته من تحديات وما حصلت عليه من انجازات ؛ إذ أن الكرد بذلوا جهود مضنية لإثبات أنهم أمة لها موطن وتراث ولغة لها لهجاتها المتعددة وحقوق ضمن جغرافيا الدول المجاورة ، في ظل هذا التاريخ الموسوم بالمعاناة"قمع وإبادة وأنفال وتهجير..." والمضيء بذاكرته الحضارية التي تناضل لإثبات الذات وتحقيق هُوية قومية وطنية لها حقوق سياسية وقانونية تقترن بحق تقرير المصير؛ انتعشت طموحاتها التاريخية بشكل عام منذ 1920م أي عندما وقعت معاهدة" سيفر "بين الحلفاء التي نصت موادها(62،63، 64 ) *على حق الأكراد في أنشاء دولة كردية في منطقة كردستان تركيا تتمتع بالحكم الذاتي اولاً ثم الاستقلال .الا ان رفض تركيا لهذه المعاهدة ورغبة "المملكة المتحدة البريطانية" في وضع العراق بأكمله تحت الانتداب، فضلا عن صراع المصالح بين الدول الكبرى، أبقيا هذه المعاهدة حبراً على ورق[1]

إلا أن هذه المعاهدة تشكل أول اعتراف دولي ثابت بالحقوق القومية التاريخية للأكراد، وأن كانت البنود الخاصة بالأكراد لم تطبق ،بسبب مطالبة أتاتورك

*– يجب التنويه في هذا السياق أن معاهدة سيفر تتصرف إلي كردستان الواقعة في تركيا وتشير إلي ضم ولاية الموصل إلي الدولة الكردية المقترحة بموافقة الحلفاء، إلا أن أي من بنود المعاهدة التي وقعت عليها بريطانيا لم ينفذ، بل كانت بريطانيا نفسها هي أول من تنكر عمليا لهذه البنود وما تعكسه من حقوق .

[1]– احمد عثمان أبو بكر، **كردستان في عهد السلام "بعد الحرب العالمية الاولى" ،دراسة تاريخية وثائقية**، السليمانية، 1998 ،ص97

بإلغائها في معاهدة لوزان1923/11/20م؛وجاء فيها :من الضروري إلحاق ولاية الموصل "جنوب خط بروكسل الذي حددته بريطانيا كان يضم منطقة الموصل اثناء تحديد مناطق الانتداب" بالعراق، مع مراعاة الأكراد من الناحية الإدارية وتعيين الموظفين المحليين والاهتمام بالثقافة الكوردية؛ في حين أعلنت المملكة المتحدة البريطانية في بيان رسمي قدم إلي عصبة الأمم "حق الأكراد في إقامة حكم ذاتي في كردستان الجنوبية داخل حدود العراق" إلا أن بنود المعاهدة التي وقعت عليها المملكة لم تنفذ بل تم التنكر لها فضلا على أن المملكة المتحدة أصرت على جعل مسألتين معلقتين منذ بداية الاستقلال العراقي 1921م وهما: مسألة مصير ولاية الموصل والمطالبة التركية بها، ومسألة انضمام المحافظات (الألوية) الكردية إلى الدولة العراقية الجديدة بشكل كامل وتحت ملك عربي هو الملك فيصل الأول[1].مع مع الإشارة إلي أنه تم تقسيم منطقة كردستان بين تركيا وإيران والعراق مع بعض التدخلات في كل من أذربيجان وسوريا .

ولكن في هذا السياق التاريخي القانوني يجدر الوقوف عند مفهوم الأمة الذي لم يتم ضبطه قانونيًا كتعريف ففي ميثاق الأمم المتحدة 1948م أشار فقط الى الشعوب المستعمرة في آسيا وأفريقيا أو بتحديد فقد اشار الى الشعوب التي استعمرتها القوى الاوربية ، في حين ان ستالين صاغ تعريفاً للأمة بين فيه" إن الإلحاق والضم حسب المفهوم " الأممي اللينيني" إنما هو انتهاك لمبدأ حق الأمة في تقرير مصيرها، وإنه تأسيس لحدود الدولة بما يتعارض مع ارادة السكان ، في حين أن الوقوف ضد سياسة الاحتواء القهري يعني تأييد مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها .وتبنى الأكراد هذا الفهم إذ سعى القوميون الكورد الذين يرون انهم

[1]– محمود الدرة، **القضية الكردية** ،بيروت، ط2 ،1966م،ص391. وانظر الرابط:
http://www.aljazeera.net/in-depth/Fights/2001/11/11-23-1.htm-top;
htt:// www,iraqcp-orghwar/0021125 saad.htm.

يمثلون أمة– الى تلقي الدعم من الاتحاد السوفيتي السابق لقضيتهم ، وهذا التعريف مازال هو السائد في جميع السجالات الكوردية وحتى الحركات اليسارية مع بلدانهم[1].بمعنى آخر ارتبط مفهوم الأمة في تاريخ الكورد بمفهوم المسألة الكوردية التي احتضنتها الحركة الكردية التي كانت تشكل المضمون الرئيسي للصيرورة التاريخية لدى الكورد وتحظى بأولوية لدى الشعب الكوردي بأسره".

ويجدر التنبيه في هذا السياق أنه ولأول مرة في الدستور العراقي عام 1958م نصت المادة الثالثة منه على :"إن المجتمع العراقي قائم على التعاون الكامل بين المواطنين كافة وعلى احترام حقوقهم وحرياتهم والعرب والأكراد هم شركاء في هذه الأمة وان الدستور العراقي يضمن حقوقهم القومية داخل الكيان العراقي[2] هذا النص يبين شراكة العرب والأكراد في الوطن العراقي وضمان الحقوق القومية للكرد.

ومع ازدياد تنامي الوعي القومي الكردي واقترانه بالاضطهاد لاحت مسودة اتفاقية 1970/3/11م كبناء سياسي قانوني جديد بين صدام حسين ومصطفى البارزاني وهي أول مبادرة داخلية منذ تأسيس الدولة العراقية 1921م تبينت معالمها في قانون تطبيق الحكم الذاتي الذي اصدرته الحكومة العراقية في 1974/3/11م الذي تضمن اقرار صيغة الحكم لكردستان العراق بما يضمن احياء ثقافتهم القومية في اطار الوحدة الوطنية وتأسيس مجلسين أحدهما تشريعي

---

[1]– فان مارتن بروبسن ، **الاكراد وبناء الأمة** ، ترجمة فالح عبد الجبار التحرير والاشراف الفني اللغوي حسين بن حمزة ، مراجعة الترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية العراق، دار النشر الفرات للنشر والتوزيع ،ط1، 2006، ص 19.

[2]– سعد ناجي جواد، **أكراد العراق وأزمة الهوية** .الموجود على الرابط :

**http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/54FCAF98-8FC4-41AB-AB8B-154B053A49B2**

والاخر تنفيذي، وجعل الانتخابات الديمقراطية، هي الصيغة الرسمية لاختيار اعضاء المجلسين[1]هذا القانون يعتبر نقطة تحول تاريخية في طريق الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية لكونه اكد على حقيقتين اساسيتين مترابطتين، هما: ضمان ترسيخ الحقوق المشروعة للكرد من جهة وترسيخ وحدة العراق من جهة اخرى أي وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري ضمن منطق سيادة القانون ومركزية السلطة.ولكن فشل النظام في تكوين المجلس الوطني كما وعد، فبدأ النزاع حول كركوك وخانقين وسنجار ومما زاد الامر سوءاً اصدار الحكومة قانون الحكم الذاتي الكردي خالياً من كركوك وللنظام اليد العليا في تعيين المسؤولين[2]

فمهدت الحكومة بعد ذلك للمواجهة وقامت بالاستعداد للمواجهة؛ وفي مقابل ذلك كانت مقاومة الثوار الأكراد قوية جداً لهذا الاستعداد، بحيث أصبح الأكراد يسيطرون على اغلب المناطق المتواجدين فيها- وكانت إيران تأمل أن تتمكن الحركة الكردية من الإطاحة بالسلطة البعثية، لذا قامت بمساعدة البيشمركة وبصورة علنية ونتيجة المجابهات بين الطرفين "المركز والإقليم" وشدتها أفضت المواجهات إلي اتفاقية الجزائر في 1975/3/6م بين إيران والعراق في الجزائر وبمباركة رئيس الجزائر هواري بومدين؛ ومن خلالها استقرت الأوضاع في شمال

[1]- حنان عدنان ،**قانون الحكم الذاتي**، بيان 11 آذار 1974 ينظر الموقع الأتي:
htt:/www-gogul.com.

[2]-علاء جاسم محمد حربي، محمد عويد الدليمي، واخرون، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958 -1968** ، الجزء الخامس، ط1، 2002، ص18.

العراق وسحبت إيران دعمها للأكراد مقابل تخلي العراق عن مطالبته بالسيادة المطلقة على كل شط العرب[1]

ثم تجدد الصراع في عام 1976 وتصاعد في عام 1980 في اعقاب نشوب الحرب العراقية الايرانية التي وجد الاكراد فيها فرصتهم لأعلان الحكم الذاتي بناءٍ على الامر الواقع وبدعم من إيران [2]

ولكن هذا الأمر تعزز لاحقا ؛ في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في مادته "53" الذي يؤكد فيها حق الأكراد في إيجاد حكومة شرعية منتخبة ؛وهذا يعني أن هناك نظامًا سياسيًا يدير الإقليم وفقا للقانون ،إضافة إلي أنه في إقليم كردستان برلمان منتخب وسلطة تنفيذية ومؤسسات دستورية؛ ويدير الشعب الكردي شؤونه باستقلالية منذ عام 1992م وحتى الآن حيث قرر البرلمان المذكور عام 1992م تأسيس هذه المؤسسات واختيار الحل الفيدرالي ضمن اتحادية اختيارية .هذا فضلا عن أن هناك دولا عديدة تتعامل مع حكومة الإقليم وتستقبل الضيوف والقادة السياسيين بمعزل عن حكومة المركز في بغداد ؛وطبقا للقانون الوطني وقانون إدارة الدولة العراقية المؤقت[3]يضاف إلي ذلك أن للإقليم جيش "قوات البيشمركة" تحمي الإقليم عسكريًا وأمنيًا وسياسيًا وعلم ونشيد وعلاقات وتحالفات إقليمية ودولية ولم يبقى إلا إعلان الدولة انظر الشكل رقم (1) الذي يبين مسار التاريخ السياسي القانوني . ومن الناحية الدولية يجب أن نشير في

---

[1]– مكدول ديفيد، **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة: راج آل محمد دار، بيروت: دار فارابي للنشر،1996 ، ط1، ص494 –495

[2]– صلاح المختار، **علاقات الكيان الصهيوني بالأقليات في الوطن العربي**، مجلة شؤون سياسية، بغداد، العدد 6– 7 ،السنة، 1996 ، ص14 .

[3]– الدكتور منذر الفضل، **رؤية عربية من حركة الاستفتاء الكردستانية**، 27 /2014/12م ، الرابط :

**http://ekurd.net/mismas/articles/misc/newyork4.htm**

هذا السياق ان الجماعة الاوربية لا تؤيد الحركات الانفصالية وانما تطالب بمنح الاكراد حقوقهم الثقافية في اطار العراق الموحد[1] خوفًا من ان ينعكس عليها تأييد هذه التجربة .

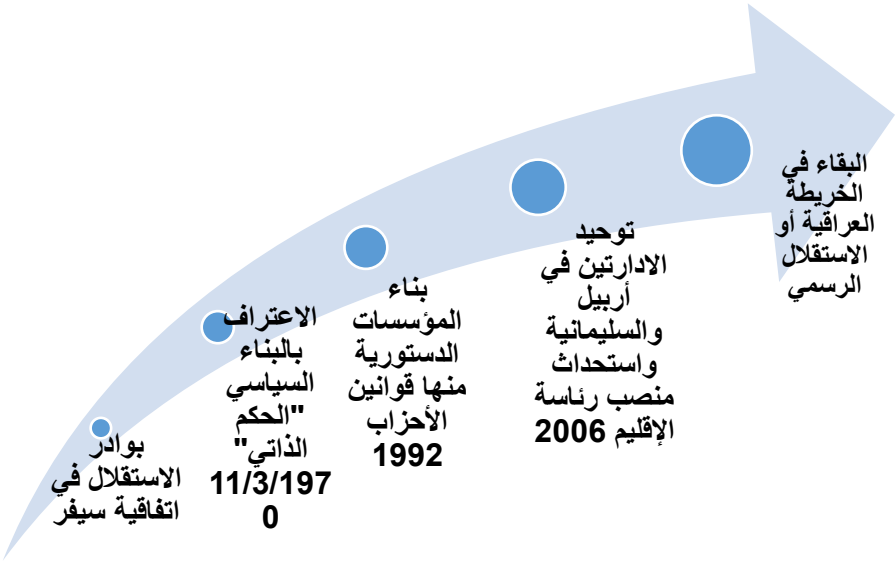


**الشكل رقم (1)**

وبصدور القرار (688) في 5/ 4/ 1991م الذي وثق من الناحية القانونية المادية مؤشر ظهور الاقليم سياسيًا فضلا عن قانون الحكم الذاتي 1974م؛ كما أن أثر انتفاضة شهر 1991/3م و قضت بإنشاء منطقة أمنة للأكراد يسمح من خلالها للعائلات الكردية بالعودة إلى مساكنها في كردستان العراق وشملت هذه العودة محافظات " أربيل– السليمانية – دهوك– وبعض مناطق ومحافظتي كركوك والموصل".

[1]– بدر حسن شافعي، **الاتحاد الأوربي وقضية الأكراد**، مجلة السياسة الدولية، بغداد ،، السنة 35 ، العدد 135 ،1999م ، ص140

ومن بعد ذلك صدر قانون الأحزاب وصدرت القوانين المتعلقة بالصحافة والنشر؛ وأجريت انتخابات عام 1992م لاختيار برلمان كردستاني، وهو الذي تبنّى بالإجماع قراراً بالاتحاد الفيدرالي في 1992/10/4م فضلا عن مشاركتهم في القرارات التي تتخذها السلطة المركزية. ولكن صدام الإخوة الذي حدث بين الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل والاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية ما بين 1994- 1998م قدم فيه الطرفان خسائر فادحة ما كانت لتكون في سلم أولويات الإستراتيجية الوطنية وبناء الدولة وفي ظل تنامي الوعي القومي بالمسألة الكردية وأن كان الخلاف حسم في الولايات المتحدة الأمريكية في 1998/9/17م بعد أن مر بالقاهرة تحت شعار الحوار العربي الكردي؛ وتم التوصل فيه إلي تسوية ترضي جميع الأطراف المتنازعة أدين فيه القتال ودعت الإدارتين لإقامة حكومة موحدة على أساس نتائج الانتخابات لعام 1992م ومن خلاله تهيئة الأجواء لإجراء انتخابات جديدة في منطقة كوردستان في عام 1999م في ظل توحد الإدارتين في أربيل والسليمانية [1] كل ذلك أعطى دفعة للمواطن الكردي لمراجعة وعيه السياسي من اجل اتخاذ سلوك سياسي بعيد عن المؤثرات الخارجية .

مع العلم أن تجربة الحكم الذاتي في كردستان العراق "شكلت تحولاً مهمًا بالنسبة للقضية الكردية من جهة إمكانية تكرار ذلك النموذج في المناطق الكردية الأخرى في تركيا وإيران وسوريا ، ما أدى إلي صياغة المشكلة الكردية داخل تركيا ذاتها ..."[2]

---

[1]- حامد الحمداني، **لمحات من تأريخ حركة التحرر الكوردية في العراق**، مكتبة الجامعة الدنمركية المفتوحة، كتاب اليكتروني.

[2]- **معمر فيصل خولي، كردستان العراق في السياسة الخارجية التركية**، مرجع سابق، الانترنت.

ومع هذا لم توقف القيادة الكردية محاولاتها مع السلطة في المركز من اجل الوصول إلى تسوية للقضية الكردية، ولكن كل تلك المحاولات باءت بالفشل ، وأصبح لدى الأكراد القناعة الكاملة بعدم جدية الحل الذاتي الداخلي للمسألة الكردية بسبب سياسة السلطة العبثية للمالكي وأتباعه-

من خلال تلك المعطيات يتبين من الناحية السياسية أن توافق القوى السياسية في أربيل والسليمانية على النظام الداخلي المتمثل في وحدة إدارة الإقليم خطوة للأمام للوحدة الوطنية ؛وتقاسم السلطات بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم ؛في حين أن الأساس القانوني المتمثل في اتخاذ شكل الاتحاد الاختياري هو مثبت في الدستور بحكم ذاتي قائم على مؤسسات ديمقراطية ورئيس قوي وجيش يحمي الإقليم لا يستهان به. أما قضية كركوك فيها خاضعة لتطبيع والتعداد والاستفتاء.

**المحور الثالث: الكرد ما عليهم من واجبات سياسية تدعم تأمين مستقبلهم:**

في مستهل هذا المحور يتصور الباحث أن غياب المقترب الأمني العسكري في الدولة العراقية "المركز"* صنع خطاب سياسي في الإقليم " بين فيه أمر واقع جديد" يسعى إلي بناء قاعدة قانونية مؤشراتها هو "التلويح بالاستقلال وتحقيق مبدأ حق تقرير المصير أو إلغاء قاعدة سابقة هي المادة 141 من الدستور العراقي" هذا الخطاب السياسي يحتاج إلي تحليل في متن هذا المحور وربما نبين من خلاله ما للأكراد من حقوق أحدثتها المتغيرات العسكرية وأن كان للأكراد

*- تم الإشارة إليه في المشاكل الاستراتيجية للدولة العراقية ص7 ومنها : هشاشة الدولة العراقية عسكريًا "الانسحابات من مواقع القتال "سقوط الموصل"و إنشاء جيش نظير للحيش العراقي قوات الحشد الشعبي والتمدد الإيراني وفشل الدولة في فرض سيطرتها على الحدودكـ" اقتحام المنافذ الحدودية العراقية منفذ زرباطية" الحدودي مع إيران من قبل مئات الآلاف من الزوار الإيرانيين" والفشل في محاربة "تنظيم الدولة".

دعائم مادية سياسية وقانونية في الأرض مسبقًا؛ ولكن هل توسعت وزادة رسوخًا وبناءًا وثباتًا في ظل مئوية سايكس بيكو؟ تفاصيل هذا في الآتي:

من واجب القيادة السياسية البحث عن الأمن والاستقرار وتجنب تكرار مآسي الماضي كحملة الأنفال وبهذا يجب المطالبة بحق تقرير المصير في ظل هشاشة المركز وعبثية التصرفات السياسية فيه، واعتمادا على الفقرة الثانية من إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514 / د 155 في 14 كانون الأول 1960م والتي تنص على: "أن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"

ومن جهة أخرى فإن قواعد القانون الدولي وقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لا يمكن أن تجيز فرض العيش بالقوة فالقوة لا تصلح أساسا للتعايش و إنما الرغبة والإرادة الحرة للشعب هي التي تقرر نوع التعايش وإشكاله؛ فقد يقرر الأكراد في العراق التعايش ضمن اتحادية اختيارية قائمة على الشراكة المتساوية والمتكافئة والعادلة أو الاستقلال ضمن دولة كردية؛ وهو حق مشروع تقره قواعد القانون الدولي[1] هذا الحق القانوني بتقرير المصير يدعمه الخطاب السياسي فأثناء افتتاحه لأعمال المؤتمر الثالث عشر الذي انعقد في اربيل 11كانون أول 2010م للحزب الديمقراطي الكردستاني المطالبة بحق تقرير المصير خاطب في افتتاحية المؤتمر رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني الحاضرين مؤكدًا " أن الشعب الكردي يملك حق تقرير المصير...واليوم يرى الحزب أن

[1]– منذر الفضل، **الدولة الكوردية وثقافة الاختلاف**، الحوارالمتمدن–العدد990 ،10/18/ 2004م ، الساعة – 07:03 ،

**http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=25173**

المطالبة بحق تقرير المصير والكفاح العاصي والسلمي لبلوغ الهدف تنسجم مع المرحلة المقبلة".[1] وقبل هذا الخطاب أكد أيضا في عمان " أن حلم الدولة الكردية حق شرعي...وسيصبح حقيقة" [2]

وأهمية هذا الخطاب السياسي هو مجاراته واتساقه مع غياب المقترب الأمني والعسكري الذي تم الإشارة إليه في هذا المحور إذ أن غياب الأمن وهشاشة الجيش في المركز دعا الإقليم لدعم الخطاب السياسي بمفهوم "حق تقرير المصير" والبحث عن الاستقلال والاستناد إلي مقولة "التغير في ميزان القوة هو داعم ومساند لتغير في الجغرافيا ومناطق النفوذ" وما يبين هذا المقولة أيضًا ويدعم واقعيتها هو أحداث الموصل من الناحية الأمنية التي تدفع لصياغة عراق جديد؛ فأحداث الموصل تعطي مؤشر على إمكانية قيام دولة كردية وداعم للانفصال، مع الإشارة إلي أن حق تقرير المصير للأكراد كان يوظف سياسيًا في الحملات الانتخابية للحزب الديمقراطي الكردستاني؛ ولكن الواقع الجديد الذي فرضته أحداث سقوط الموصل في 10 حزيران 2014م وانهيار الجيش العراقي شبه الكامل في المحافظات السنّية شمال العراق وغربه؛ والتشتت والضعف الكبير الذي تعيشه السلطة المركزية؛يوضح ويبين اختلال الوضع الأمني العسكري وبوادر لتفهم بعض الأطراف الدولية لإمكانية انفصال الإقليم ونشوء الدولة الكردية.

---

[1]– مجلة اليوم ، **بارزاني يطالب بحق تقرير المصير لأكراد العراق** ، الأحد الموافق 2010/12/12/م ، العدد 13694،

**http://www.alyaum.com/article/2803744**

[2]– **مسعود البرزاني في عمّان**" :حلم الدولة الكردية حق شرعي...وسيصبح حقيقة" ،الحياة ،لندن، 22 مارس/آذار 2007 م.

وهذا التفهم أيضا تبينه المعادلة الميدانية العسكرية التي من خلالها تم استعادة سد الموصل بمعارك خاضتها البيشمركة ضد جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" ومن أهم المعارك: معركة مخمور، ومعركة معبر ربيعة الحدودي، ومعركة تحرير زمار، ومعركة تحرير جبل سنجار، ومعركة جنوب سد الموصل، ومعركة مفرق الكسك بين الموصل وتلعفر، ومعركة تحرير جلولاء والسعدية، ومعركة تل الورد جنوب غربي كركوك. [1]هذه المعادلة العسكرية الأمنية الميدانية أيضًا ولدت خطاب سياسي يحتوي في داخله دعوات للمطالبة بتحقيق الاستقلال القانوني بدل الاستقلال الفعلي في ظل الفيدرالية ؛ ففي لقاء تلفزيوني مع قناة الـ BBC في1 يوليو/ تموز 2014م أكد رئيس الاقليم مسعود البارزاني أن "ما يحدث في العراق الآن يشير إلى أن الاستقلال حق طبيعي للأكراد ولن نخفي الأمر بعد الآن انه هدفنا الأول"[2]

ويتصور أيضًا "إن كل تقسيم قسري لا يمكن أن يدوم إلى ما لا نهاية؛ والحدود الجديدة هي حدود رُسمت بالدم في المنطقة بدلاً من حدود سايكس – بيكو، ولابد من صياغة عراق جديد، فالعراق السابق فشل إذ تحوّلت كردستان إلى ملاذ آمن لأبناء المكوّنات الأخرى من مسيحيين وتركمان وعرب رافضين سياسة "داعش" وأخواته، ولو حصل استفتاء ربما طلب بعض المقيمين خارج

---

[1]– غسان شربل ،**الرئيس مسعود البارزاني لـ «الحياة»: خرائط سايكس – بيكو مصطنعة والحدود الجديدة تُرسم بالدم** ،آخر تحديث :السبت، 7 فبراير/ شباط 2015م (٠٠:٠٠ – بتوقيت غرينتش) ، **زمار (كردستان العراق).**

[2]– **لقاء تلفزيوني مع رئيس إقليم كردستان مسعود برزاني**، قناة الـ BBC ( 1 يوليو/ تموز 2014م) .

http://www.bbc.com/news/world-middle-east-28103124

الإقليم أن يكونوا جزءاً منه..."[1] ولعل هذا يبين الاستقرار الأمني والقوة العسكرية القتالية التي أثبتها البيشمركة في الميدان؛ من خلال تصويت برلمان الإقليم بالسماح بإرسال قوات البيشمركة إلى خارج الإقليم عبر الأراضي التركية لمحاربة تنظيم الدولة في كوباني[2]

مع الإشارة إلي أنه أعلن في وقت سابق– " أنّ واقعًا جديدًا على الأرض قد طرأ وفرض نفسه، وأنّ مسألة استقلال إقليم كردستان بـ" كامل حدوده التاريخية " متوقّفة على بعض الإجراءات الخاصة بالإعداد لإجراء استفتاء عامّ في الإقليم والمناطق المتنازع عليها، على أساس أنّ فاعلية المادة 141 من الدستور العراقي الدائم قد انتهت بالنسبة إلى الأكراد، وأنّه لن يستأنفوا الحديث عنها في المستقبل" .

يضاف إلي سقوط الموصل واستعادتها تأخر إقرار موازنة 2014م والخلاف على تصدير النفط من الإقليم، والمناطق المختلف عليها خاصة كركوك، وسياسات التهميش والإقصاء التي مارسها رئيس الوزراء نوري المالكي بحقّ هذه المحافظات، واستهدافه رموز العرب السنّة ؛ وتغليبه لغة السلاح على لغة الحوار والمصالحة الوطنية؛ شكلت هذه بمجملها دافعاً لرئيس إقليم كردستان "مسعود بارزاني" إلى تكرار التصريح وفي أكثر من مناسبة– على ضرورة تقرير المصير وتشكيل دولة الأكراد المستقلة.

كما أن للعامل الاقتصادي دور بارز في الاستقلال ففي حال وصول صادرات النفط الكردية إلى 450 ألف برميل يومياً، ممكن أن تكون بديلاً لكردستان عن

---

[1]– غسان شربل ،**الرئيس مسعود البارزاني لـ «الحياة»: خرائط سايكس – بيكو مصطنعة والحدود الجديدة تُرسم بالدم**،مرجع سابق.

[2]– مجلة صوت الأكراد ، **الرئيس مسعود بارزاني يوجه رسالة بخصوص إرسال البيشمركة إلى كوباني في 2014/10/30م**، العدد477 ، تشيرين الأول 2014م =2626ك، ص4 .

حصتها الـ 17% من الموازنة الاتحادية[1] فضلاً عن ذلك وبحكم تطورات الأحداث التي أعقبت سقوط الموصل10 حزيران 2014م فأن حكومة الإقليم تسيطر الآن على حقول النفط في كركوك، والتي "كان معدل التصدير من حقولها سابقاً حوالي 700 – 800 ألف برميل يومياً" حسب خبراء مختصين في القطاع النفطي[2] وتجدر الإشارة إلي أن ما ينتج من نفط كركوك 670 ألف برميل يومياً يعادل ما يقرب من 27٪ من مجمل الإنتاج النفطي في العراق البالغ قرابة 2,5 مليون برميل يومياً.

وفي ظل هذا التحول كان هناك توازن وتقارب كردي تركي بين "حكومة إقليم كردستان" وأنقرة منذ عام 2007م بمبادرة من الأكراد كوسيلة لموازنة النفوذ الإيراني في العراق ومواجهة النزاعات المركزية في بغداد؛ وتبدو تركيا على اقتناع تام بأن طهران لها تأثير ونفوذ على بغداد؛ لذا فإنها أصبحت تؤمن بأن محور "شيعي" بقيادة إيران آخذ في التشكل على حدودها الجنوبية ويمتد من العراق إلى سوريا، وقد أدت وجهة النظر هذه إلى قيام أنقرة بالبحث عن حلفاء لمواجهة هذا المحور ومنهم "حكومة إقليم كردستان" وسكان العراق من العرب السنة. وفي ظل اتحاد الإدارتين الكرديتين فإن اتفاقهم هو داعم ومساند للأمن التركي من التدخل الخارجي والإرهاب وانتهاكات الحدود.[3] كما أن اتفاقية هولير التي وقعت

---

[1]– وليد خدوري،**النفط في أسبوع (نفط كردستان العراق: لعبة الشطرنج مع بغداد)**، صحيفة الحياة،الأحد،(13يوليو/ تموز 2014م)
http://www.alhayat.com/Opinion/walid-khadouri/3560036

[2]– وليد خدوري، **النفط في أسبوع (الأزمات السياسية تهدد بتقويض قطاع النفط العراقي)**،صحيفة الحياة ، الأحد،(20 يوليو/ تموز 2014م )
http://www.alhayat.com/Opinion/walid-khadouri/3684593

[3]بيل بارك، **سياسات تركيا تُجاه شمال العراق – المشكلات والآفاق المستقبلية**، مرجع سابق، ص46.

في2012/07/10م بين المجلسين الكورديين ( المجلس الوطني الكردي ومجلس الشعب لغربي كردستان) في سوريا بمبادرة من رئيس اقليم كوردستان مسعود بارزانييبدو أنها تصب في صالح توحيد المعارضة الكردية في الداخل. وأن كانت الاتفاقية تحتاج لتصحيح المسار والتصويب في العمل الميداني، ومع هذا تعتبر حجر أساس للعمل الوطني الكردي المشترك وتأمين المرجعية الكردية المشتركة [1].

وفق المعطيات السابقة؛ فمهمة الأكراد هي أخذ ما هو موجود والمطالبة بالحقوق المفقودة وفق مقولة خذ وطالب حتى يتسنى بناء الدولة الكردية بلم الشمل الكردي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي زادة رسوخًا وبناءًا وثباتًا على الأرض في ظل مئوية سايكس بيكو والمتغيرات الدولية .

## خاتمة البحث

يسعي الأكراد إلى تحقيق حلمهم التاريخي بإنشاء دولة كردستان الكبرى والتي تضم كل الأكراد المتواجدين في عدة دول– وذلك بسبب اتفاقية سايكس بيكو المجحفة التي لم تراعي حقهم التاريخي في تكوين دولة لهم؛ جعلتهم يستخدمون كل الوسائل القانونية والسياسية في سبيل الوصول إلى بناء دولة تجمعهم ويبدو أن المتغيرات الدولية في محاربة الإرهاب والإقليمية في التوسع الإيراني وهشاشة الدولة العراقية عسكريًا وأمنيًا والتأخر في تحويل نصيب الإقليم من الموازنة السنوية ؛ فضلا على الإقصاء الطائفي داخل الدولة العراقية كفيلة ومساعدة في تحقيق طموحهم التاريخي بالاستقلال.

[1]– موقع الحزب الوطني الكردستاني ، الرابط

: http://www.kdp.info/a/d.aspx?l=14&a=53022

## النتائج :

1- التحدّي الأمني سيكون من أبرز التحدّيات التي تواجه إقليم كردستان في المستقبل إذا ما استمرّ الوضع العراقي كما هو عليه ؛ وهذا الوضع يبين تصعيد المطالب للاستفتاء.

2- في ظل فكرة تنامي الوعي القومي لإرادة الشعب الكردي؛ وتصاعد فكرة حق تقرير المصير؛ فإن الأكراد لهم ذاكرة حضارية في التاريخ ؛ولهم حقوق سياسية وقانونية راسخة على الأرض؛ واقتصاد واعد، ولهم قوة عسكرية أثبتت جدارتها داخل الإقليم وخارجه ؛وهذا المعطيات تمهد للاستقلال وتنسجم مع التوقيت وآليات الحفاظ على المكاسب الكردية.

3- استمرار الإقليم في دعم القوى السنّية المعتدلة بمعزلٍ عن الجماعات المسلّحة المتطرفة وأخواتها- يبين أن هناك عراق جديد يصنع وأن العراق السابق فشل ؛وهذا العمل الإنساني النبيل يبين للمكون السني العربي المعتدل أن فكرة التفاهم والحوار والتفاوض في فكرة تكوين الدولة الكردية هي البديل للحلول العسكرية وكما يشير الرئيس مسعود البارزاني " لو حصل استفتاء ربما طلب بعض المقيمين خارج الإقليم أن يكونوا جزءاً منه".

4- سقوط الموصل واستعادتها يبين أن القضاء على تنظيم الدولة في العراق ضروري أن يتم بالتعاون بين الجيش العراقي والبيشمركة؛ فالحدود الجديدة هي حدود رُسمت بالدم في المنطقة بدلاً من حدود سايكس – بيكو.

## التوصيات التي توصل لها البحث:

1- التشجيع على توحيد المعارضة الكردية ؛ مع وضع حد للتعددية المفرطة للتنظيمات الكردية ؛وهذا يتم بدعم الكتلة التاريخية الناضجة حزبيًا القادرة على البناء والاستقلال لأن آلية العمل المطلوبة ليست آلية شعارات وعناوين براقة.... ولكن الآلية المطلوبة هي آلية عمل ميداني .

2- إن الحفاظ على الخصوصية الثقافية الاجتماعية الكردية يتطلب حكم يتناغم مع هذه الخصوصية ؛مع وقف الخلاف الكردي الكردي لتوحيد الصف؛ وتقوية الموقف المفاوض من أجل تحقيق الهدف، مع المحافظة على المكتسبات المتحققة في الإقليم والبناء عليها وتصحيح ماهو سلبي ومؤثر في الإصلاح.

3- الحذر من استنزاف الموارد المادية والبشرية ،ومن التوسع المذهبي "الشيعي" في العراق مع الاستجابة لعملية وضع مشاريع مضادة "تحالفات عسكرية أو تكتلات اقتصادية" ضد هذه الدوافع.

4- كوباني المدينة التي جذبت أنظار العالم، يجب أن تصبح حلقة الربط بين كل الأطراف الكردية، وبأن التضامن والوحدة هو أساس الانتماء المشترك للقومية الكردية، وأن قوات البشمركة لا يستهان بها في العمل الميداني العسكري .

5- البقاء ضمن الخريطة العراقية أو السعي للاستقلال الرسمي مع حل القضايا العالقة قضية كركوك، وايجاد بدائل لحصة الإقاليم من الموازنة الاتحادية ، وتصدير النفط ، ودعم ومساندة بناء قوات حرس الإقليم البيشمركة. وهذا يبدو أنه يتم من خلال تقريب المواقف- بين القوى السنية والشيعية تجاه مستقبل العلاقة مع الإقليم؛ آخذين في الاعتبار طبيعة تركيبة منظومة المجتمع الكردستاني العابر للحدود، والمجموعات التابعة له في سوريا والعراق وإيران وتركيا.

6- بوادر الاستقلال تتم في اطار تسوية اقليمية تعطي للأكراد الأتراك والعراقيين حكما ذاتيا واسع النطاق مثل الذي حصل عليه الاسكتلنديين أو اقليم ويلز في المملكة المتحدة البريطانية .

# مراجع البحث

**أولا- الكتب:**

1- احمد عثمان ابو بكر، **كردستان في عهد السلام "بعد الحرب العالمية الاولى" ، دراسة تاريخية وثائقية**، السليمانية، 1998 ، ص97 .

2- أدمون غريب، **الحركة القومية الكردية**، بيروت، 1973 .

3-بيتر لبيرجر، وآخرون، "تأليف"، روبرت وشنوو آخرون "تحرير"، ترجمة: فاروق أحمد مصطفى وآخرون، مراجعة وتقديم: أحمد أبو زيد، **التحليل الثقافي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ،2009م.

4-بيل بارك،" **سياسات تركيا تُجاه شمال العراق - المشكلات والآفاق المستقبلية**"، دبي: مركز الخليج للأبحاث الإمارات، ط 2

5- حورية توفيق مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلي محمد عبده**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية،ط3، 1999م.

6- صلاح بدر الدين ، **الكرد بين إرهاب الدولة القومية والإسلام السياسي** ، كردستان : دهوك، رابطة كاوا للثقافة الكردية، مطبعة هاوار ، ط1 ، 2005 .

7-علاء جاسم محمد حربي، محمد عويد الدليمي، واخرون، **تاريخ الوزارات العراقية في العيد الجمهوري 1958 -1968** ، الجزء الخامس ط1 ، 2002.

8- فان مارتن برويسن ، **الاكراد وبناء الأمة** ، ترجمة فالح عبد الجبار التحرير والاشراف الفني اللغوي حسين بن حمزة ، مراجعة الترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية العراق، دار النشر الفرات للنشر والتوزيع ،ط1، 2006

9- محمود الدرة، **القضية الكردية**، بيروت، ط2 ،1966م

10-محمد الهادي أبو زيد ، **الشيعة والسنة والأكراد في العالم** ، القاهرة: الجيزة ، هلا للنشر والتوزيع ، 2007 .

11- محمد شمس الحق العظيم آبادي، **عون المعبود شرح سنن أبي داوود ج 11** ،بيروت: دار الكتب العلمية، ط 2. 1995 م.

12- مكدول ديفيد، **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة: راج آل محمد دار، بيروت: دار فارابي للنشر، ط1، 1996م.

**ثانيا- دوريات:**

1- إبراهيم نوار ،**مستقبل العراق: مهمات إعادة البناء السياسي والمؤسسي** ، القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، العدد152، السنة 39، شهر 2003/3م .

2- **الرئيس مسعود بارزاني يوجه رسالة بخصوص إرسال البيشمركة إلى كوباني في 2014/10/30م** ،مجلة صوت الأكراد ، العدد477 ، تشيرين الأول 2014م =2626ك .

3-بدر حسن شافعي، **الاتحاد الأوربي وقضية الأكراد**، مجلة السياسة الدولية، بغداد ،، السنة 35 ، العدد 135 ،1999م ،

4- ريتشارد دوني ،**الكرد العراقيون لاعبون متنفذون بلا دولة** ، نص كلمة فرانسيس ريتشارد دوني في مؤتمر حول الكرد ، الجامعة الأمريكية ، مركز السلام العالمي، مجلة كولان العربية ، مركز كولان للنشر والإعلام ، العدد47 ، أربيل ، 2000 .

5- صلاح سالم ، **المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة** : القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد116، السنة 30، شهر 1994/4م .

6- صحيفة الحياة اللندنية، العدد 15281-(2/كانون الثاني/2005).

7- صحيفة الحياة اللندنية ، 22 مارس/آذار2007 م.**مسعود البرزاني في عمّان**" :حلم الدولة الكردية حق شرعي...وسيصبح حقيقة"

8- صلاح المختار، **علاقات الكيان الصهيوني بالأقليات في الوطن العربي**، مجلة شؤون سياسية، بغداد، العدد 6- 7 ،السنة،1996

9ـــضو مفتاح غمق، **نظريّة الحرب في الإسلام وأثرها في القانون الدولي**، ليبيا: طرابلس ، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، 1426 هـ.

10ـــعبد الرحمن الحاج ، **المنظور الفقهي والتقسيم القرآني للمعمورة** ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مجلة إسلامية المعرفة ، العدد 45 ،السنة 12 ، صيف1427هـ/2006م.

11- يلماز أنصار أوغلو، **مسألة تركيا الكردية وعملية السلام، رؤية تركية**، ستا للدراسات والأبحاث، العدد3، خريف2013م.

**ثالثا- الانترنت:**

1- حامد الحمداني، **لمحات من تأريخ حركة التحرر الكوردية في العراق**، مكتبة الجامعة الدنمركية المفتوحة، كتاب اليكتروني.

2-حنان عدنان، **قانون الحكم الذاتي**، بيان 11 آذار 1974 ينظر الموقع الأتي: .**htt:/www-gogul.com**

3- خالد المعيني، **إيران في نظريات صنع العدو الأميركية**، **الرابط : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinion**

4- رياض التميمي، **اقتحام المنافذ الحدودية ...انتهاك للسيادة و استنزاف للثروات و إخلال بالأمن**، تاريخ النشر : 12/3/ 2015م ، الرابط : **http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/386563.html**

5- سعد ناجي جواد، **أكراد العراق وأزمة الهوية** .الموجود على الرابط : **http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/54FCAF98-8FC4-41AB-AB8B-154B053A49B2**

6-عبد الله محمد علي العلياوي - **جذور المشكلة الكردية**،الجزيرة نت ، 21 سبتمبر 2014.

7-غسان شربل ،**الرئيس مسعود البارزاني لـ «الحياة»: خرائط سايكس – بيكو مصطنعة والحدود الجديدة تُرسم بالدم** ،آخر تحديث :السبت، 7 فبراير/ شباط 2015م (٠٠:٠٠ – بتوقيت غرينتش) ، زمار (كردستان العراق).

8-**لقاء تلفزيوني مع رئيس إقليم كردستان مسعود برزاني**، قناة الـ BBC ( 1 يوليو/ تموز 2014م) .

**http://www.bbc.com/news/world-middle-east-28103124**

**9- مجلة اليوم، بارزاني يطالب بحق تقرير المصير لأكراد العراق، الأحد الموافق /2010/12/12م،العدد 13694،**

**http://www.alyaum.com/article/2803744**

**10-. معمر فيصل خولي، كردستان العراق في السياسة الخارجيةالتركية، مركز الروابط للبحوث الإستراتيجية، 20 /10/ 2014 .الرابط :**

**http://rawabetcenter.com/archives/878**

**11 - معمرفيصل خولي،أنقرة وأربيل .. وسياسة التحالفات الإقليمية،مركزالروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 15 ديسمبر،2015 م. الرابط**

**http://rawabetcenter.com/archives/16339**

12- منذر الفضل، **رؤية عربية من حركة الاستفتاء الكردستانية**، 27 /2014/12م ، الرابط :

**http://ekurd.net/mismas/articles/misc/newyork4.htm**

13- منذرالفضل،**الدولة الكوردية وثقافة الاختلاف**،الحوارالمتمدن-العدد990 ،10/18/ 2004م،الساعة - 07:03 ،

**http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=25173**

14- موقع الحزب الوطني الكردستاني ، الرابط :
http://www.kdp.info/a/d.aspx?l=14&a=53022

15- نبيل حاجي نائف ، **الدولة الناجحة والدولة الفاشلة .. مفاهيم ومؤشرات** ، الشبكة العربية العالمة ،الخميس، 14 نيسان/أبريل 2011 22:39 رابط
www.globalarabnetwork.com/studies/3082-2011-04-14-06-18-50

16- وليد خدوري،**النفط في أسبوع (نفط كردستان العراق: لعبة الشطرنج مع بغداد)**، صحيفة الحياة،الأحد،( 13يوليو/ تموز 2014م)
http://www.alhayat.com/Opinion/walid-khadouri/3560036

17- وليد خدوري، **النفط في أسبوع (الأزمات السياسية تهدد بتقويض قطاع النفط العراقي)**،صحيفة الحياة ، الأحد،(20 يوليو/ تموز 2014م )
http://www.alhayat.com/Opinion/walid-khadouri/3684593

**رابعا- مراجع اجنبية:**

1-RAFE AL-ESSAWI and ATHEEL al-NUJAIFI, "Let Sunnis Defeat Iraq's Militants",The New York Times,( JULY 27,2014),http://www.nytimes.com/2014/07/28/opinion/Let-Sunnis-Defeat-Iraqs-Militants.html?smid=tw-share&_r=2